

## تحقيق

رضوان عقيل

## عصام سليمان: رسائل عون سببها تقصير الحكومة والبرلمان لا يقوم بواجباته

وجه رئيس الجمهورية ميشال عون اربع رسائل الى مجلس النواب تناول فيها مواضيع خلافية لم تجمع الكتل على مضمونها وتوقيتها. وانتهت باصدار توصيات لا تختلف حصيلتها عن مضمون الدعوات التي يطلقها السياسيون حيال جملة من القضايا الشائكة من ضرورة تأليف الحكومة واحترام الدستور والتوصل الى ايجاد حلول للمواطنين

يستند رئيس البلاد عند توجيهه مثل هذه الرسائل الى الفقرة 10 في المادة 53 من الدستور. وتأتي في عز ازمة سياسية لا تلقى رؤية واحدة لعلاجها عند الافرقاء المعنيين والمنقسمين على انفسهم، حتى لو تعلق الامر بحجم اهمية تأليف الحكومة. وتم توجيه هذه الرسائل بواسطة رئيس مجلس النواب نبيه بري.

ويناقش البرلمان مضمونها من دون ان تحدث اي تغيير في مشهد الخلافات حيث تخرج توصيات لا تقدم ولا تؤخر، ولا تحدث تطورا ايجابيا حيال القضية المطروحة. وهذا ما حصل في الجلسة الاخيرة في قصر الونيسكو في 20 الفائت للرد على رسالة الرئيس عون في موضوع رفع الدعم عن المحروقات. وتم الاكتفاء باصدار توصية دعت الى "تشكيل حكومة سريعا وتوزيع البطاقة التمويلية انصافا وتحريرالسوق من الاحتكار". وخرجت اصوات نيابية معارضة لفريق رئيس الجمهورية تقول ان ما تقدم به في رسالته الاخيرة من صلاحية السلطة التنفيذية وليس التشريعية.

الرسالة الاولى التي وجهها عون كانت حول تفسير المادة 95 من الدستور في 31 تموز 2019 ولم تناقش، وتم تأجيل الجلسة بسبب الاحتجاجات الشعبية في الشارع واستقرت في ادراج المجلس. وتناولت الرسالة الثانية موضوع التدقيق الجنائي في 24 تشرين الثاني 2020 وانتهت بتوصية تدعو الى "ضرورة السير بالتدقيق الجنائي". وركزت الرسالة الثالثة في 19 ايار 2021 على تشكيل الحكومة وتأكيد حق رئيس الجمهورية في تطبيق صلاحياته

الدستورية في تأليف الحكومة في عز خلافه مع الرئيس المكلف سعد الحريري قبل ان يعتذر. وجاءت رسالة رفع الدعم في 14 آب الفائت. يضيء رئيس المجلس الدستوري سابقا الدكتور عصام سليمان لـ "الامن العام" على مضمون هذه الرسائل، والاسباب التي تدفع رئيس الجمهورية الى اللجوء اليها، وقرع ابواب البرلمان للقيام بالواجبات المطلوبة منه ولا سيما عند لا تقوم حكومة تصريف الاعمال بالواجبات المطلوبة منها.

■ وجه الرئيس عون اربع رسائل الى مجلس النواب. ما الفائدة منها وماذا حققت؟ □ نص الدستور في المادة 53 في الفقرة 10 ان يوجه رئيس الجمهورية عندما تقتضي الضرورة رسائل الى مجلس النواب. ونحن نمر حاليا في ظروف صعبة جدا في ظل انهيار كل مؤسسات الدولة زائدا ان الوضع المعيشي للمواطنين اصبح في الحضيض. ومن المفترض برئيس الجمهورية في مثل هذه الظروف ان يستعمل صلاحياته وتوجيه مثل هذه الرسائل الى البرلمان، من اجل وضعه حيال مسؤولياته للعمل بايجاد العلاجات التي تدخل ضمن صلاحياته التشريعية لمعالجة الازمة الحادة التي نمر بها، ولو بالحد الادنى وخصوصا في ظل عدم وجود حكومة. وان حكومة تصريف الاعمال التي نص الدستور على ان تقوم الحكومة المستقيلة بتصريف الاعمال ضمن مفهوم الحد الادنى، وهو محكوم بالظروف التي يمر بها البلد. وعندما يمر اكثر من شهر من دون حكومة في ظل ازمة خطيرة جدا،

المفروض ان يصبح تصريف الاعمال بما يؤدي الى استمرارية عمل المرافق العامة. وهذا مبدأ له قيمة دستورية ويشكل اساس الانتظام العام في الدولة.

■ هل تعتبر حكومة الرئيس دياب بأنها تقصر في هذا الخصوص؟

□ حكومة تصريف الاعمال لا تصرف الاعمال، ولا سيما في الظروف التي نعيشها. وكان عليها ان تخرج من المفهوم الضيق لان التصريف يقتضي العمل من اجل تسيير المرافق العامة في الدولة في ظل الحكومة المستقيلة والحفاظ على الحد الادنى من المصلحة الوطنية العليا. وهي مصلحة الشعب الذي يمر في ازمة خانقة. والحكومة لا تصرف الاعمال، بل تخالف الدستور لان تفسيرها لا يؤدي الى تصريف الاعمال. كان رئيس الجمهورية قد دعا الحكومة استثنائيا الى عقد جلسة وزارية بموجب الصلاحيات المعطاة له بموجب المادة 53 ورئيس الحكومة لم يتجاوب. ويبدو انه مستقيل من مهامه في تصريف الاعمال. ولم يبق امام رئيس الجمهورية الا توجيه رسائل الى مجلس النواب.

■ الرسالة الاخيرة التي تناولت موضوع رفع الدعم، جاء رد اكثر من كتلة ان هذا الموضوع من مهمة السلطة التنفيذية وليست التشريعية؟

□ رفع الدعم من مهمة السلطة التنفيذية. لكن في المقابل لا يقوم البرلمان بالواجبات المطلوبة منه في التشريع. ليس اليوم، بل يرجع هذا الامر الى عشرين سنة واكثر. ثمة



رئيس المجلس الدستوري سابقا الدكتور عصام سليمان.

بطء في التشريع. تبقى قوانين 10 سنوات في البرلمان مثل قانون استقلالية السلطة القضائية الذي لا يزال منذ سنتين او ثلاثة في البرلمان ولم يجر اقراره.

■ جاءت توصية المجلس في جلسة 20 آب برميته الكرة في ملعب الحكومة؟

□ جاءت من باب رفع العتب. تتعاطى الكتل مع رئيس الجمهورية على اساس موافقها السياسية وتتصرف من الخيارات المأخوذة مسبقا. دخلت هذه الكتل في صراعات مع بعضها البعض، وهي تسيطر على اداء البرلمان. اصبحت الحلبة السياسية حلبة للصراع على غرار المصارعين حيث يعمل كل واحد منهم على لوي زند الاخر.

■ المرة الاولى التي وجه فيها عون رسالة حول تفسير المادة 95 من الدستور؟

□ المادة 95 واضحة والمشكلة ليست في الدستور، رغم وجود نقاط غامضة. ولو وجدت نيات سليمة عند السياسيين، ولو وجد رجال دولة يتولون السلطة لفسروا الدستور بما يؤدي الى تسهيل اداء

تنفيذها من مجلسي النواب والوزراء بغية تجاوز الطائفية تدريجا. منذ ثلاثين سنة بعد الطائف، بدل تجاوز الطائفية عبر رسم سياسات للدولة تؤدي الى تطبيق المادة 95، ذهبوا في الاتجاه المعاكس وعززوا العصبية الطائفية والمذهبية وجذروها في المجتمع اللبناني الى ان وصلنا الى الحالة التي نعيشها اليوم. وتنص المادة 95 تنص على ان وظائف الفئة الاولى توزع مناصفة بين المسيحيين والمسلمين، وان تكون بقية الوظائف في القضاء والاسلاك العسكرية والامن والادارية لا توزع على اساس طائفي الا في الفئة الاولى. وتم انتهاك هذا النص وتم تكريس كل المراكز في الدولة على اساس طائفي، في وقت تنص المادة 95 على عدم تكريس وظيفة لاي طائفة. باتت كل الوظائف مكرسة للطوائف الامر الذي ادى الى هذه الحالة. وكان السوء في اداء الطبقة السياسية. ورغم الثغر الموجودة في هذا الدستور فهو يبقى ارقى بكثير من الذين يمارسون السياسية في اطار الدستور الذي ينتهكونه.

## حكومة تصريف الاعمال لا تصرف الاعمال

■ الرسالة الثانية لرئيس الجمهورية تناولت التوصل الى التدقيق المالي الجنائي. ما رأيك في مضمونها؟

□ من الاكيد ضرورة حصول التدقيق الجنائي في دولة هدر فيها المال العام وتم نهبه، واغرقت في الديون. لم تنفذ اي مشاريع ولا بنى تحتية. ومن الضروري حصول هذا التدقيق لمعرفة اين هدرت هذه الاموال وكشفها، خصوصا وان الدول التي اعلنت عن استعدادها لدعم لبنان ترفض دعمه قبل حصول هذا التدقيق ومحاربة الفساد. اقول ان المشكلة تكمن لدى الطبقة السياسية التي تولت الحكم في البلد.

■ ماذا عن الرسالة التي وجهها الرئيس عون الى المجلس في موضوع تأليف الحكومة ابان تكليف الرئيس سعد الحريري؟

□ لم تقدم اي شيء، لان مجلس النواب



جلسة  
مناقشة رفع  
الدعم في قصر  
الاونيسكو.

مع بعضهم (الكتل) بأن لا يقدم احد على الطعن بهذا القانون.

■ لو قدر لك في اثناء وجودك في رئاسة المجلس الدستوري لطعنت في قانون الانتخاب الساري؟

□ اكيد لو تم الطعن في هذا القانون في عام 2017 الذي جرت على اساسه الانتخابات وكنت رئيسا للمجلس الدستوري انذاك، لكنا عطلنا فيه ما لا يقل عن سبع او ثماني مواد. لا تدار الدولة في مثل هذه العقلية المتخلفة التي اوصلت الدولة الى هذه الحالة. ولو كان عندنا رجال دولة لتجاوزوا بالممارسة الثغر الموجودة في الدستور الذي يحصل في كل الدول. ولكن للاسف الشديد كل واحد يفسر الدستور كما يريد، ويتفقون على التفسير الذي يريدونه في اطار المحاصصة. وعندما يختلفون يشلون المؤسسات الدستورية. انا لا اوافق على مقولة العهد القوي، ورئيس الجمهورية القوي هذه بدعة لا حاجة اليها. توجد تركيبة سياسية متحكمة بالبلد، تعمل على اضعاف مؤسسات الدولة.

يصبحون رجال دولة لان رجل الدول يضع نصب عينيه المصلحة الوطنية العليا، بينما هم كل زعيم طائفة ان يحصل هو والمجموعة التي تدور حوله على حقوق طائفته. واصبحت الدولة متشرزمة بين اربعة او خمسة اشخاص من زعماء الطوائف، ولن يقوم البلد طالما تم البقاء على هذا الوضع الى درجة اننا اصبحنا اسوأ دولة في العالم في الاداء السياسي.

■ اصبحنا نرى ان التعاطى مع الدستور على اساس وجهات نظر؟

□ تم انتهاك الدستور طوال العقود الثلاثة الاخيرة، ولاسيما ان صلاحيات المجلس الدستوري محدودة جدا ولا يتدخل الا عند حدوث طعن. وان القوانين التي كانت موضع تفاهم بين الكتل النيابية تضم موادا عدة مخالفة للدستور. مثال على ذلك قانون الانتخاب التي جرت على اساسه الانتخابات النيابية الاخيرة عام 2018 بعدما اتفقوا

◀ اتخذ توصية بان تتشكل الحكومة بالتفاهم بين رئيس الجمهورية والرئيس المكلف، لكنهما لم يتفقا. انا اعرف ان على الرئيس المكلف ان يعتذر عند تعذر تأليف الحكومة، لا ان يبقى تسعة اشهر او اكثر من دون تأليفها على وقع تجميد البلد. عليه هنا ان يفسح في المجال امام غيره. اذا لم يقدر الرئيس نجيب ميقاتي على التأليف عليه ان يعتذر.

■ ما هو ردك على القائلين ان من حق رئيس البلاد توجيه مثل هذه الرسائل لكنها تبقى لزوم ما لا يلزم؟

□ تصبح لزوم ما لا يلزم لان الكتل في مجلس النواب متمرس في مواقف في مواجهة بعضها البعض. لا يقوم البرلمان بالواجبات المطلوبة منه، ولا مجلس الوزراء ايضا. اقول ان كل المسؤولين في الدولة استقالوا من المسؤوليات المطلوبة منهم منذ ثلاثين سنة الى اليوم، وان الدولة تدار في شكل عشوائي ولا يوجد عندنا رجال دولة. زعماء الطوائف لا

معك عالسمع

1717

دايماً بخدمتك!



المديرية العامة للأمن العام